صراع السيادة على القدس

Sovereignty Conflict Over Jerusalem

د. خالد رجب شعبان

غزة– فلسطين

باحث – دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني

Khalidsh6@gmail.com

الملخص: هدفت الدراسة إلى إبراز حالة الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الحصول على السيادة في مدينة القدس ، حيث أوضحت الدراسة الإجراءات الإسرائيلية المتعددة الرسمية وغير الرسمية وكذلك الإجراءات الفلسطينية في المدينة، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي والاقتراب القانوني.

وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس سواء بعد حرب عام 1948 أو حرب عام 1967 هي إجراءات مخالفة للقانون الدولي والشرعية الدولية ، حيث إن الدول المحتلة وان كانت فقدت سيطرتها على إقليمها، فإن السيادة تبقى في الشعوب المحتلة إلى أن يحصل الإقليم على استقلاله ، وبالتالي فان جميع الإجراءات الإسرائيلية في القدس هي إجراءات باطلة ، وتوصي الدراسة بتعزيز صمود المقدسيين والحفاظ على الممتلكات الفلسطينية في مدينة القدس .

الكلمات المفتاحية : السيادة ، القدس

Abstract : The study aimed to highlight the state of conflict between the Israelis and the Palestinians over obtaining sovereignty in the city of Jerusalem. The study explained the various formal and informal Israeli procedures as well as the Palestinian procedures in the city. The researcher used the analytical approach and the legal approach.

Some results concluded by the study most importantly is the Israeli measures in the city of Jerusalem, after the 1948 war or the 1967 war, measures that violate international law and international legitimacy, as the occupied countries, although they lost control over their territory, the sovereignty remains in the occupied peoples until the region obtains its independence, and therefore all Israeli measures in Jerusalem are invalid, and the study recommends strengthening the steadfastness of Jerusalemites and preserving Palestinian properties there.

key words : Sovereignty, Jerusalem

المقدمة

يعتبر مفهوم السيادة أحد المرتكزات في علم السياسة، وركن أساس من أركان الدولة ولا قيام للدول إلا بها، حيث أكدت معظم النظريات السياسية على وجودها باعتبارها ركناً أساسيا من عناصر تكوين الدولة بالإضافة إلى الشعب والإقليم والحكومة، وحفلت كتب السياسة بالمئات من التعريفات والآراء المتباينة حول تعريف مفهوم السيادة، ومعانيها وخصائصها وأنواعها المتعددة.

ومن المعلوم أن الدولة تفقد سيادتها كلية نتيجة احتلالها وفقدانها لإقليمها الجغرافي، وحدث ذلك في معظم الدول الإفريقية والعربية التي فقدت سيطرتها وسيادتها وتعرضت لنهب مواردها الطبيعية نتيجة لوجود الاستعمار على أراضيها، ومع بداية منتصف القرن العشرين بدأت معظم الدول بالتحرر واستعادة سيادتها على إقليمها الجغرافي.

كانت فلسطين جزءا من الإمبراطورية العثمانية لقرون، وبعد اتفاقية سايكس بيكو (1916) وتقسيم بعض دول الوطن العربي بين الاستعمارين الفرنسي والبريطاني، وقعت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني ثم الانتداب البريطاني 1922، الذي حال دون حصول فلسطين على السيادة على أراضيها وإقليمها الجغرافي، ولكن هذا لا يمنع القول أن الاحتلال والانتداب البريطاني لم يمكنهما الحصول على السيادة بعد أن حصل على السيطرة على الأراضي الفلسطينية.

وقد أعلنت إسرائيل عن قيامها في مايو 1948، أثر انسحاب الانتداب البريطاني عن ارض فلسطين وأتمت إسرائيل احتلال باقي فلسطين بعد حرب 1967، ومنذ ذلك الوقت، لازالت إسرائيل تمارس سياساتها الاستيطانية والتهويدية في محاولة منها لاستمرار سيطرتها على الأراضي الفلسطينية والقيام بالعديد من الإجراءات من أجل فرض سيادتها، وخصوصا في مدينة القدس، ولكن الشعب الفلسطيني من جهته لازال يقاوم المشروع الصهيوني من خلال مجموعة كبيرة من الهبات والانتفاضات الشعبية للتخلص من سيطرة الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

تعتبر القدس جوهر الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومستقبل المدينة سوف يكون محل إشكال بين الطرفين، بين ادعاءات ومزاعم الطرف الإسرائيلي، والحقوق الثابتة

للشعب الفلسطيني في سيادته على أرضه ومن ضمنها القدس، رغم تعدد الآراء حول مركز القدس القانوني خاصة بعد احتلال عام 1967، حيث تعتبر القدس من أقدم القضايا وأعقدها في المؤسسات الدولية والإقليمية.

مشكلة الدراسة:

تقوم مشكلة الدراسة على أن القدس مدينة عربية فلسطينية، تم احتلالها بالقوة العسكرية من الإسرائيليين عبر حربي 1948 و1967، ثم قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باتخاذ مجموعة من السياسات من اجل تغيير معالم مدينة القدس، وسنت مجموعة من القوانين باعتبارها عاصمة لإسرائيل، وتنكرت لمعظم القرارات الشرعية والدولية، في حين اعتبر الفلسطينيون أن القدس هي أرض محتلة وخاصة شرق القدس، وتعتمد في ذلك على قرار التقسيم رقم 181 لعام 1947، الذي قسم أرض فلسطين الى دولتين يهودية وأخرى عربية ووضع القدس تحت نظام دولي خاص.

وقد رفض المجتمع الدولي الإجراءات الإسرائيلية لفرض سيادته على القدس، وكذلك الفلسطينيون، وحسب الاتفاقات الموقعة بين م.ت.ف وحكومة إسرائيل في إعلان المبادئ (أوسلو 1993) فقد تم تأجيل البحث في مسألة القدس للمفاوضات النهائية، والواضح من كل ذلك أن هناك صراعاً إسرائيلياً- فلسطينياً على من هو صاحب السيادة على القدس؟ وهو السؤال الرئيس لهذه الدراسة.

وتهدف الدراسة إلى:

1- إبراز مفهوم السيادة ومفهوم القدس.
2- المكانة القانونية للقدس.
3- توضيح الإجراءات الإسرائيلية والفلسطينية تجاه القدس.

وتنبع **أهمية الدراسة** من كونها تبحث في قضية صراعية مستمرة شغلت الرأي العام الدولي عقوداً، وكذلك تعدد الإدعاءات الإسرائيلية حولها باعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل، وكذلك السياسات المتبعة من الفلسطينيين والدول العربية في محاربة السياسات الإسرائيلية، من خلال إثبات عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بما فيها القدس.

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج التحليلي والقانوني في محاولة منه لتفسير القرارات والقوانين التي صدرت عن الطرف الإسرائيلي، وقرارات الشرعية الدولية، والمحاولات الجادة التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية تجاه القدس .

أولا : مصطلحات ومفاهيم الدراسة

- **مدينة القدس**

تعددت المصطلحات الدالة على مدينة القدس وقد جاءت هذه التعددات لتبيين مفهوم المدينة وحدودها ، وأيضا محاولة إسرائيلية لفرض يهوديتها ، ومحاولات فلسطينية لإثبات عروبتها وإسلاميتها، حيث اختلف مفهوم مدينة القدس إداريا وسياسيا عبر تاريخها الطويل حسب الدولة الحاكمة ، وقد كان لكل مصطلح مدلوله السياسي فلسطينيا وإسرائيليا ، وفيما يلي أهم هذه المصطلحات :

1-القدس القديمة (البلدة القديمة) يشير المفهوم إلى مدينة القدس القديمة داخل الأسوار، وتضم داخلها الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين كالمسجد الأقصى وكنيسة القيامة كما تضم حائط البراق الذي يزعم اليهود انه جزء من الهيكل المزعوم ، وتبلغ مساحتها 0.91كم²

2- شرق القدس : مصطلح يشير إلى الجزء الذي استمر وجوده بيد الفلسطينيين وخضع للحكم الأردني بعد حرب عام 1948، وتضم البلدة القديمة وجزء من الأحياء الفلسطينية التي تم بناؤها في عهد الإمبراطورية العثمانية وتضم أحياء مثل سلوان وبيت صفافا والطور .. ، وقامت إسرائيل بإجراء العديد من التوسعات بعد احتلال عام 1967 وتبلغ مساحتها 70كم².[1]

3- غرب القدس : مصلح يشير إلى الجزء الذي احتلته إسرائيل من القدس عام 1948 وتبلغ مساحته 56.4كم².[2]

4- القدس الموحدة : مصطلح إسرائيلي يشير إلى الإجراءات الإسرائيلية التي قامت بها بعد حرب عام 1967 وإصدارها العديد من القوانين التي اعتبرت القدس بقسميها الشرقي والغربي عاصمة لإسرائيل وتقدر مساحتها حوالي 126 كم² .

5- القدس الكبرى ، مصطلح إسرائيلي يشير إلى الأطماع الإسرائيلية في ضم أجزاء كبيرة من أراضي الضفة الغربية إلى القدس لتمتد إلى رام الله شمالا وبيت لحم جنوبا وأريحا شرقا وتقدر مساحتها 400-600كم² ، وجاء مخطط القدس الكبرى إسرائيليا بتعيين حدود البلدية لمدينة القدس تحوي على أغلبية يهودية وذلك على حساب المساحة الجغرافية والمزايا الطبوغرافية المستثناه من هذه الحدود، دون أن يترتب على ذلك من حقوق مدنية لا ترغب السلطات الإسرائيلية في منحها للفلسطينيين، حيث بدأت

---

[1] دحلان، الصراع الإسرائيلي ..، ص 319.

[2] عناب، القدس في.. ، ص13.

خطوات التوسيع بعد احتلال حرب 1967 ومع بداية السبعينات تم إنشاء الضواحي الاستيطانية بالقدس الشرقية وتشير المخططات الإسرائيلية إلى أن توسيع القدس جزء من المخطط الشامل لاستيطان الضفة الغربية [3] ومحاولة إسرائيلية لتوسيع الاستيطان في المنطقة المعروفة E1 قرب مستعمرة معاليه ادوميم [4] والتي تتجه نحو أريحا وهو جزء من السياسة الإسرائيلية لتقطيع أوصال الضفة الغربية ومنع احتمالية تقسيم القدس مرة أخرى ومنع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها لوأد أحلام الفلسطينيين بإنشاء دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي تكون شرق القدس عاصمتها.

6- القدس(منطقة J1)

تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967. وتضم منطقة J1 تجمعات (كفر عقب، بيت حنينا، مخيم شعفاط، العيسوية، شيخ الجراح، وادي الجوز، باب الساهرة، الصوّانة، الطُور (جبل الزيتون)، القدس (بيت المقدس)، الشياح، رأس العامود، سلوان، الثوري، جبل المكبر، السواحرة الغربية، بيت صفافا، شرفات، صور باهر، أم طوبا).

7-القدس (منطقة J2)

تضم تجمعات (رافات، مخماس، مخيم قلنديا، قلنديا، بيت دُقو، جبع، الجُديرة، الرام وضاحية البريد، بيت عنان، الجيب، بير نبالا، بيت إجزا، القبيبة، أم اللحم، بدو، النبي صموئيل، حِزما، بين حنينا البلد، قطنّة، بيت سُوريك، بيت إكسا، عناتا، الكعابنة "تجمع بدوي)، الزعيم، العيزرية، أبو ديس، عرب الجهالين "سلامات"، السواحرة الشرقية، الشيخ سعد) [5]ويجب الاشارة هنا الى ان المنطقتين القدس J1 والقدس J2 تشكلان معا محافظة القدس .

ويلاحظ من تعدد التعريفات أن الممارسات الإسرائيلية بدت ملحوظة على مدينة القدس سواء بعد حرب عام 1948 أو حرب عام 1967 حيث أصبحت مساحة القسم الغربي عام 1952 حوالي 33.5 كم² ثم إلى 38 كم² عام 1964 ثم 108 كم² عام 1967 بسبب توحيد إسرائيل للقسمين الشرقي والغربي للمدينة، ثم تمددت المدينة عام 1993 لتصل إلى 126.4 كم².[6] وعليه فإن مساحة مدينة

---

[3] أبو عرفه ، القدس تشكيل ..، ص 132.

[4] سالم ، القدس الضم ..، ص204.

[5] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الاسرائيلية، ص 9 .

[6] دحلان، مرجع سبق ذكره ، ص 322 .

القدس في حالة توسع دائم نتيجة الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بالاستيطان من خلال مصادرة الأراضي الفلسطينية وضمها إلى القدس

ثانيا: مفهوم السيادة

يعتبر مفهوم السيادة احد المصطلحات الأساسية في علم السياسة، والذي يميز الدولة عن غيرها من الجماعات الأخرى، ويعود في نشأته إلى الرومان وسموها اكتمال السلطة في الدولة[7] وهي تعبير عما تملكه الدولة من سلطات عليا وهي السلطة المطلقة غير المحدودة التي تمارسها الدولة على رعاياها وعلى جميع المؤسسات داخلها، وبذلك تعني القوة القادرة على تحقيق الوحدة السياسية للدولة الدائمة غير المؤقتة التي لا تقبل التجزئة ولا التفويض والتي لا مجال للمسؤولية عنها أمام سلطة أخرى [8]ويمتاز مصطلح السيادة بالثبات، وعدم فقدان السلطة حتى بتغير الحكومات، إذ تظل السيادة حقا للدولة رغم فراغ السلطة، ومن ثم فإن سلطة الاحتلال ،إن كان لها الفعل، فليس لها الحق، إذ تكون للحكومة الشرعية السيادة والسيطرة، في حين أن المحتل له السيطرة وليست له السيادة.

ويعتبر المفكر الفرنسي جان بودان أول من تناول بالتحليل سيادة الدولة، والتي هي في رأيه القوة التي تفرض الخضوع على جميع المواطنين ويرتبط بها إصدار القوانين والتشريعات وتصديق المعاهدات وإعلان الحروب في الدولة، ويؤكد بودان أن السيادة لا يمكن أن تنقسم وغير محدودة ولا يمكن التنازل عنها، ويذهب هارولد لاسكي إلى انه بامتلاك السيادة تتميز الدولة عن غيرها من جميع أشكال الاجتماع البشري الأخرى، وأكدوا أن السيادة في كل مجتمع لا تكمن في أي مكان محدد ولكنها تنتقل باستمرار من مجموعة إلى أخرى[9] ويتضح مما سبق أن هناك أنواع للسيادة :

1- : السيادة الداخلية ، وهي التي تشير إلى وجود سلطة عليا في الدولة لا توازيها سلطة أخرى، وهذه السلطة تكون مطلقة وشاملة على كافة الأفراد والجماعات فبالتالي هي التي تصدر الأوامر إلى جميع المكونات من أفراد وجماعات وهيئات، كما لا تتلقى أية أوامر من أي جماعة داخلها

2-: السيادة الخارجية : وتعني أن الدولة لا تخضع لأية سلطة خارجية أخرى وبالتالي هي مستقلة عن الضغوطات من الدول الأخرى ، وأحيانا تكون السيادة مقيدة نتيجة توقيع الدولة اتفاق ما مع دولة أخرى وذلك حسب قواعد القانون الدولي حيث تفقد الدولة جزءا من سيادتها لتطبيق الاتفاقية.

---

[7] غالي؛عيسى ، المدخل.. ،ص 185.

[8] مهنا ، علم السياسة ،ص 291.

[9] نصر، في النظريات.. ،ص 445.

3- :السيادة القانونية ،وهي الشخص أو الهيئة التي يخولها القانون سلطة ممارسة السيادة ، وتتمثل بالسلطة التي تقوم بتشريع القوانين وسلطة أخرى تقوم بتنفيذ القانون

4- السيادة السياسية : وهي حسب نظام الحكم في الدولة ، فهو الشعب في النظم الديمقراطية وبالتالي هو الذي يمتلك القوة الحقيقية في الدولة، وتبين بوضوح نوع القوانين التي يرغب في تطبيقها كي تصبح قوانين الدولة[10]

5- السيادة الفعلية : وهي السيادة التي يطيعها المواطنون سواء كانت مستندة إلى القانون أو غير مستندة وصاحب السيادة هو الذي يستطيع أن ينفذ إرادته على الشعب وان كانت خارجة عن القانون .

6- السيادة الاسمية : وهو يشير إلى أن السيادة هي في يد ملك أو حاكم ملكي في وقت من الأوقات ولم يعد كذلك منذ وقت طويل، ولو أن سيادته اسميه فقط فالسلطة الحقيقية قد انتقلت إلى آخرين منذ وقت طويل .

7- السيادة الشعبية : يبدو أن السيادة الشعبية في التطبيق الفعلي لا تعني أكثر من الرأي العام في وقت السلم وقوة الثورة في حالة الصراع، وهناك انتقال طبيعي من السيادة السياسية إلى السيادة الشعبية فحسب نظرية السيادة الشعبية تبقى السيادة بيد الشعب، وهو ما يعني أنه لا يوجد ما يميز السيادة الشعبية عن السيادة السياسية، وإذا وجد الشعب كانت له السيادة بينما الاستقلال هو الداعم لممارسة السيادة، ولذلك فإن الشعوب المحتلة يبقى لها جزء من السيادة نظريا، وما يمنع ممارستها للسيادة هو الاحتلال الذي افقدها الاستقلال.

8- السيادة الواقعية : يعتبر صاحب السيادة الواقعية هو صاحب السيادة الفعلية ، وصاحب السيادة الشرعية هو صاحب السيادة القانونية، وصاحب السيادة الواقعية هو الذي يطاع من الشعب سواء كانت له مكانة قانونية أم لا . [11]

9- السيادة الوظيفية : وتعني أن تتراجع دولتان عن ادعاءات ومطالب لهما أو تجمد حقوقهما أو تتنازل عن سلطتهما السياسية حول مدينة ما، وتتفقان على عدم طرح مسألة السيادة كمشكلة بينهما وتتفقان على سلسلة من الخدمات الوظيفية والمعاشية مثل المياه والكهرباء والصحة.

10- السيادة المشتركة : وتعني الاتفاق على صياغة نظام مشترك لإدارة مشتركة لمدينة واحدة من خلال مؤسسات وأجهزة مشتركة على أساس من المساواة والعدالة.[12]

---

[10] غالي؛ عيسى، مرجع سبق ذكره ،ص 186.

[11] نصر ، مرجع سبق ذكره ، ص420.

خصائص السيادة

تتميز السيادة بعدة مميزات منها

1- مطلقة :وهي أعلى صفات الدولة وهي بمعنى أن لا يكون في الداخل ولا في الخارج هيئة سلطتها أعلى من سلطة الدولة
2- شاملة : شمول السيادة على جميع المواطنين دون ما تنص عليه الاتفاقات فيما يتعلق بالدبلوماسيين الأجانب المعتمدين في الدولة
3- لا تنازل عنها :لا تستطيع الدولة التنازل عن سيادتها ، فالدولة والسيادة متلازمتان ومتكاملتان، وللدولة أن تتنازل عن جزء من أراضيها لمن شاءت وبالتالي تزول سيادة الدولة عن الإقليم المتنازل عنه
4- دائمة : تستمر السيادة باستمرار الدولة، ومعنى ذلك أن السيادة إذا توقفت يعني أن الدولة انتهت
5- غير قابلة للتجزئة : لا يمكن تجزئة السيادة والدولة الواحدة لا توجد فيها إلا سيادة واحدة[13] وبالنتيجة لما تقدم فإن فقدان السيادة يؤدي إلى زوال الشخصية القانونية، بينما لا يؤدي فقدان الاستقلال إلى زوال هذه الشخصية، وعليه فإن احتلال إقليم نتيجة الحرب لا يمكن أن يؤدي إلى زوال الأمة كشخصية اعتبارية، وزوال سلطة الدولة ذات السيادة يؤدي إلى تعليق ممارسة تلك السيادة، بينما الإقليم المحتل يفقد استقلاله بفعل الاحتلال[14] فالاحتلال العسكري وسيلة من وسائل إنهاء الدولة، مؤداه عمل يتميز عن نقل السيادة، والنظرية التقليدية لإنشاء الدولة تعتبر أن الاحتلال كأداة مؤقتة لا يخول المحتل أي سند مشروع.

وهو ما ينطبق على فلسطين بأكملها وليس على القدس منفردة، كما يمكن تطبيقه على العديد من الدول التي تم احتلالها خلال حقبة الاستعمار ثم حازت على استقلالها ، فالسيادة لا تعتبر ممارسة السلطة على إقليم معين وهو الأمر الذي لو تم تطبيقه لأصبح الاستعمار ذو سيادة على الدول التي احتلها، وإنما تأتي السيادة نتيجة لاستقرار المجتمع داخل احد الأقاليم ويدل التاريخ على سيطرته وهو الأمر الذي يمنح هذا المجتمع حق السيادة.

---

[12] العضايلة، القدس بوابة السلام، ص160.

[13] مهنا، مرجع سبق ذكره ، ص295 .

[14] السيد ، مدى مشروعية.. ، ص60.

والواضح أن العرب كانوا يمارسون السيادة على فلسطين من خلال سلطة فعلية ولمدة طويلة وبصفة مستمرة، ولو ما يتفق مع القانون الدولي، كما أن الانتداب فرض بعد ذلك لصالح سكان فلسطين ولم يترتب عليه وفقاً لقواعد القانون الدولي نقل السيادة من الشعب الفلسطيني إلى الدولة المنتدبة والخلاصة أن الشعب الفلسطيني بوصفه صاحب السيادة على الإقليم الفلسطيني بالتوارث عن تركيا هو وحده صاحب الحق التاريخي في فلسطين[15] يلتقي هذا الرأي أيضا مع الباحث القانوني هنري كتن، الذي يرى أن السيادة على القدس، كجزء متمم لفلسطين، كانت في جميع الأوقات، مناطة بالشعب الفلسطيني، سواء كان ذلك خلال العهد العثماني، حيث كان الفلسطينيون مواطنين في بلد يتمتع بالسيادة والاستقلال، أو بعد فصل فلسطين عن الإمبراطورية العثمانية [16]

ثانيا : إجراءات السيادة على القدس

- **الإجراءات الإسرائيلية**

قامت إسرائيل بالعديد من الخطوات العسكرية والإدارية لفرض سيادتها على القدس سواء بعد حرب عام 1948 أو حرب عام 1967، وتجنح الكتابات القانونية الإسرائيلية أو من يؤيدها، إلى القول بنظريات متعددة في هذا الموضوع، وقد طبقت على مدينة القدس أساساً، والأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى كالضفة الغربية وقطاع غزة، وقد وضع أسسها يهودا بلوم في عام 1968، ومن ثم أيده فيها آخرون، [17]تقوم هذه النظريات على فكرة فراغ السيادة، والدفاع عن النفس، واكتساب الإقليم عن طريق الحرب، وانتفاء الأساس القانوني للحيازة السابقة[18]دون مراعاة للقواعد القانونية الخاصة بقانون الاحتلال الحربي، التي تمنعها من الاستيلاء على أراضي الشعوب بالقوة، ولا لجميع المبادئ، والنظريات، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية بهذا الخصوص.

وقد مرت الخطط الاسرائيلية بشأن شرق القدس في ثلاث مراحل منذ 1967 ،المرحلة الاولى(1967–1993) تمثلت بضم المدينة وتكريس هذا الضم من خلال القدس الموحدة،

---

[15] .السيد ، مرجع سبق ذكره ،ص 63.

[16] كتن، قضية فلسطين.. ،ص .380

[17] شعبان، القدس في .. ، ص70.

[18] الكسواني، المركز القانوني..، ص 223.

والثانيـة (1993–2009)اشـتملت علـى انشـاء القـدس الكبـرى مـن خـلال اسـلوب اضـم الزاحـف مترافقـا مـع انشـاء الحـوض المقـدس حـول البلـدة القديمـة فـي القـدس، والمرحلـة الثالثـة مـن عـام 2009 وحتـى اليـوم وتتضـمن انقـال عمليـة الضـم الزاحـف مـن القـدس الكبـرى الـى حاضـرة القـدس الكبرى Metropolitan Jerusalem [19]

والباحـث فـي خلفيـة الموقـف الإسـرائيلي مـن قضـية القـدس يجـد أن صـانع القـرار الإسـرائيلي ظـل متمسـكا بموقفـه الإسـتراتيجي الـداعي إلـى النظـر للقضـية مـن زاويـة التـرابط الجـوهري بـين الهويـة اليهوديـة، والتمسـك الحاسـم بالسـيادة المـؤدي إلـى بنـاء هويـة مسـتقرة تتجـاوز المعضـلة الأمنيـة[20]، وتحقـق فـي خلـق وجـود رصـين للعنصـر اليهـودي، الشـرط الأساسـي للتأهـل لبناء انفتاح إقليمي واسع مكمل لعناصر الكينونة الإسرائيلية التاريخية والأيديولوجية [21]

المكانة القانونية للقدس

خضـعت فلسـطين للاحـتلال العسـكري البريطـاني عـام 1918/1917 وبعـد ذلـك كسـلطة انتـداب حسـب نظـام عصـبة الأمـم المتحـدة 1948/1922 ، كمـا اسـتلم القائـد العسـكري البريطـاني اللنبـي القـدس مـن المتصـرف التركـي فـي ديسـمبر 1917، ولـم يترتـب علـى الاحـتلال البريطـاني أي حقـوق سـيادية لدولـة الاحـتلال بمـا فـي ذلـك القـدس، وقـد اختلفـت الآراء حـول صاحب السيادة على فلسطين أثناء الانتداب البريطاني حسب ما يلي :

1- السيادة لدولة الانتداب استنادا لصك الانتداب

2- السيادة في عهدة عصبة الأمم

3- السـيادة معلقـة أو موقوفـة إلـى أن يصـبح الإقلـيم الخاضـع للانتـداب دولـة مستقلة ذات سيادة.

4- السيادة متأصلة في سكان الأراضي الموضوعة تحت نظام الانتداب.

5- السـيادة للعصـبة والدولـة المنتدبـة بالعمـل معـاً والواقـع أن بريطانيـا وإن كانـت تملـك سـلطات واسـعة فـي التشـريع والإدارة بمـا فـي ذلـك تيسـير الشـؤون الخارجيـة للإقلـيم الخاضـع للانتداب، إلا انـه لـم يكـن لهـا أي حقـوق سـيادية علـى فلسـطين (بمـا فـي ذلـك القـدس)، ولـم تـزعم

---

[19] سالم، مرجع سبق ذكره ، ص209.

[20] هيرش، كورئيل، القدس ..، ص 126 .(عبري)

[21] العمار، القدس في..، ص 62.

أن لها مثل هذه الحقوق. والواضح أن السيادة متأصلة في الشعوب الموضوعة تحت الانتداب إلى حين الاستقلال التام[22]

وبالنسبة للسيادة على القدس بعد احتلالها عام 1948، يلاحظ أن جمعية عصبة الأمم قبل حلها كانت قد أصدرت في 18 نيسان/ أبريل 1946 قرارا أخذت بموجبه علما بالنوايا"، expressed intentions التي أعرب عنها أعضاء العصبة الذين كانوا يريدون وقتذاك الأقاليم المنتدبة في الاستمرار في إدارة هذه الأقاليم لمصلحة الشعوب المعنية وتطويرها "ولغاية الاتفاق على ترتيبات" وهذا يعني أن الدول المنتدبة لا تملك التصرف[23] ولا يجوز للمحتل بأي حال من الأحوال أن يضم الإقليم المحتل إلى أراضيه، وذلك على أساس استمرارية الدولة صاحبة الإقليم، وتمتعها بكامل حقوق السيادة القانونية عليه، حيث أصبح هذا المبدأ من أهم قواعد قانون الاحتلال الحربي، وأخذ يتمتع بقبول عام، من جانب كل من الفقه والعمل الدوليين.[24]

أما السيادة على القدس بعد احتلال عام 1967 فوفقا لقانون الانتداب الحربي ووفقا لقانون الاحتلال الحربي (قانون لاهاي 1907، لا يترتب على الاحتلال انتقال السيادة على الإقليم) لا يؤدي مرور الزمن الى شرعنة الإحتلال والضم الإسرائيلي للقدس لأن التقادم في القانون الدولي لا يجعل الأوضاع غير القانونية أوضاعا قانونية، وقد أكد مجلس الأمن في قراره الشهير رقم (242) المؤرخ في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 والصادر بإجماع أعضاء المجلس على مبدأ "عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب"، داعياً في الوقت عينه إلى "سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة (النص الفرنسي)أو أراض احتلتها (النص الإنجليزي) في "النزاع الأخير"، وبذلك يكون المجلس قد حظر ضم الأراضي التي احتلتها إسرائيل جراء حرب 1967.[25]

و لا تتفق الآراء مع الأسانيد التي أوردتها إسرائيل سواء بعد الانتداب أو حرب 1967 والتي تقوم على نظرية فراغ السيادة أو الفراغ القانوني في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) ينتفي معها وجود صاحب سيادة على الإقليم من أن السيادة على الأقاليم المنتدبة متأصلة في السكان الأصليين، وهي لا تتفق كذلك مع حق الشعوب في تقرير المصير وهو

---

[22] العزة، مقومات السيادة ..،2018، https://revues.imist.، .

[23] علوان، المركز القانوني..، ص140 .

[24] أبو السعود، أثر الاحتلال.. ، ص 45 .

[25] علوان، مرجع سبق ذكره ، ص 145 .

حق أكده ميثاق الأمم المتحدة وعدد لا حصر له من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقرارات الدولية التي لا حصر لها والخاصة بفلسطين. [26]والخلاصة هي أن الاحتلال الحربي للضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية لا يجيز اكتساب الأراضي وهو ليس له سوى صفة مؤقتة، وهو لا يخول سلطات الاحتلال سوى الإشراف الفعلي على الإقليم المحتل.

وصل الموقف الإسرائيلي ممثلاً ببعض الباحثين الإسرائيليين، إلى أبعد من ذلك، إذ ادعى يهودا بلوم، وهو أستاذ القانون الدولي وشغل منصب ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة، أن إسرائيل تستطيع الاحتفاظ بالضفة الغربية وبالقدس بصورة دائمة لأن لها أفضلية على الأردن بشأن مسألة السيادة عليهما، إذ لم يكن للأردن بحسب ادعاء بلوم صفة قانونية أو شرعية في تلك المناطق ولم يعترف بسيادته عليها سوى باكستان وبريطانيا، وبالتالي ادعى بلوم "فراغ السيادة في الضفة الغربية"، وعدم وجود دولة ذات سيادة لتعاد إليها المنطقة التي احتلتها إسرائيل في حرب خاضتها دفاعاً عن النفس. وكما نعرف، لم تضم إسرائيل الضفة الغربية وغزة، وإنما ضمت القدس الشرقية لتصبح جزءاً من عاصمتها الموحدة، إن الموقف الذي طرحه بلوم مغلوط فيه، ومرفوض[27] وهو الأمر الذي تبناه معظم السياسيين الإسرائيليين وخاصة في مسألة المفاوضات مع الفلسطينيين

بناء على ما تقدم، يمكن الاستنتاج أن استمرار بقاء القدس الشرقية في حيازة إسرائيل، وضمها لتصبح جزءاً من عاصمتها الموحدة، مخالفان لأحكام القانون الدولي، فموقف القانون الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة وهيئاتها، واضح وصريح بشأن الخطوات الإدارية والقانونية التي اتخذتها إسرائيل تجاه القدس الشرقية منذ احتلالها في حزيران / يونيو 1967 [28] وهذا الموقف يتلخص في اعتبار القدس الشرقية منطقة محتلة أسوة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وفي رفض الخطوات المذكورة واعتبارها غير شرعية وملغاة، ويترتب على ذلك أن احتلال إسرائيل للجزء الغربي من القدس وسيطرتها عليه لا ينقل السيادة لإسرائيل حسب نظرية ملء فراغ الفراغ كما أن احتلال إسرائيل للجزء الشرقي بحجة ملء فراغ السيادة فالاحتلال في الأصل لا يترتب عليه نقل السيادة[29] وفيما يلي أهم الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لفرض سيادتها على مدينة القدس :

---

[26] الكسواني ، مرجع سبق ذكره ،ص 240.

[27] حلبي، مسألة القدس..، ص6.

[28] قمصية ، ضم مدينة، ص 24 .

[29] الكسواني ، مرجع سبق ذكره، ص 242 .

1- قررت الحكومة الإسرائيلية في الخامس والعشرين من تموز عام 1948 إخضاع القدس لسلطة عسكرية إسرائيلية .وبالتالي فقد لجأت إسرائيل تدريجياً، وبدون تصريحات صاخبة، إلى سلسلة من الخطوات التي كانت تعني عملياً ضم القدس إلى سيادة إسرائيل.[30]

2- منذ احتلال إسرائيل لشرقي القدس في يونيو 1967، شكل بسط السيادة الإسرائيلية عليها هدفا استراتيجياً للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، التي لم تدخر جهداً من أجل تغيير معالم المدينة الديموغرافية بهدف إحكام السيطرة على الأرض والسكان والعمران في المدينة. حيث أقرت الكنيست في 1967/6/27 ثلاثة قوانين تتعلق بقانون إدارة البلديات وقانون السلطة والقضاء والإدارة وحماية الأماكن المقدسة، وشاركت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في تنفيذ تلك الإستراتيجية المتدحرجة التي عملت على مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستعمرات الاستيطانية والأحياء اليهودية الكبيرة، والسعي للحصول على اعتراف دولي بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل. أما مجالس بلدية القدس فقد تبنت مخططات هيكلية محلية للمدينة ذات سياسات ديموغرافية صارمة تجاه العرب.[31]

3- ضم مدينة القدس وفرض السيادة الإسرائيلية عليها. تم بتاريخ 27 حزيران 1967، من خلال توسيع حدود مدينة القدس بنحو 70 كم مربع لتصبح "القدس الشرقية" منطقة تمتد من أم طوبا جنوباً وحتى كفر عقب شمالا على مساحة إجمالية تقدر بنحو 100 كم مربع. ثم فرضت إسرائيل السيادة الإسرائيلية على المدينة، بحيث أصبحت القدس الشرقية تتبع للقانون الإداري لدولة إسرائيل، بينما ظلت باقي أراضي الضفة الغربية تحت الحكم العسكري.[32]

4- إصدار مجموعة من القوانين التي تتعلق بفرض السيادة على القدس واهم تلك القوانين ما يعرف بالقانون الأساسي (أورشليم القدس عاصمة إسرائيل) الصادر عن الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 30 يوليو 1980، حيث جعلت من القانون المذكور مبدأً دستورياً . وأهم ما جاء في القانون من بنود هو تمتع القدس بأولوية في مشاريع الحكومة التطويرية وان تمنح الحكومة بلدية القدس ميزانية سنوية خاصة للتطوير، وان القدس

---

[30] غولان، السياسة الصهيونية..، ص 203.

[31] دحلان، مرجع سبق ذكره ، ص 322 .

[32] العزة، مرجع سبق ذكره.

الكاملة الموحدة عاصمة لإسرائيل وفيها مقر الرئاسة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا، وفي 27 نوفمبر 2000 أدخلت الكنيست الإسرائيلي تعديلين على القانون الأساسي تحت أرقام (1)5، (1)6، حيث مُنع نقل السلطة في مدينة القدس حسب حدود البلدية الموسعة في عام 1967 بصورة دائمة أو مؤقتة لأي هيئة أجنبية كانت سياسية أو حكومية، أو ما شابه ذلك من الهيئات الأجنبية وربط أي تعديل مستقبلي للتعديلات المضافة على القانون الأساسي المُشار إليه بإصدار قانون الكنيست بتاريخ 22 نوفمبر 2010 الذي يدعو إلى طرح أي معاهدة تتضمن انسحابا من ارض ضمتها إسرائيل إليها (القدس الشرقية أو مرتفعات الجولات) للاستفتاء العام في حالة عدم موافقة ثلثي أعضاء الكنيست (80 عضواً) على الاتفاق. أقرت الهيئة العامة للكنيست يوم الإثنين 1 كانون الثاني/ يناير 2018 بالقراءة الثالثة النهائية، مشروع قانون يقضي بأن أي تغيير لقانون أساس القدس عاصمة إسرائيل يحتاج إلى أغلبية عددية من 80 نائبا، من أصل 120.[33]

5- إصدار قانون القومية 2018/7/19 والذي يؤكد على أن القدس الكاملة و الموحدة هي عاصمة إسرائيل

6- مشروع قانون يقضي بفرض أحكام السجن 5 سنوات و10 سنوات، على كل من ينشط في القدس الشرقية المحتلة، من قبل السلطة الفلسطينية، أو منظمة التحرير الفلسطينية. ويبرز جوهر القانون أساساً في تفسيره المرفق معه، وهو يطلب فرض السجن 5 سنوات على كل من ينشط من قبل السلطة الفلسطينية، و10 سنوات على من يمارس التهديدات تجاه فلسطينيين عملاء، أو جنائيين.[34]

7- أوضحت أحداث شهر رمضان/مايو 2021 أن إسرائيل خاضت معارك احتواء واحتواء تكتيكي بدون فهم أن هذه حملة جديدة من أجل السيادة على الحرم القدسي [35]

8- فرض القوانين الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين في شرق القدس، وكذلك خدمات الدفاع المدني وخولت الحكومة الإسرائيلية بلدية القدس من جباية الضرائب[36]

---

[33] مركز مدار، المشهد.. 2007/2/21 .

[34] مركز مدار، الراصد القانوني..، 2018/12/12

[35] ديكل، المعركة..، 2022/5/9 .(عبري).

[36] فيبل، زومبريسكي ، القدس خطة ....،41 (عبري)

9- في الولاية البرلمانية الـ20 للكنيست ، تم إدراج 14 قانونا تستهدف القدس بشكل مباشر، من الناحية الجغرافية والديمغرافية، إضافة إلى سلسلة قوانين ومشاريع قوانين، في خلفيتها أهالي القدس والأماكن المقدسة، وحركة المقاومة الشعبية فيها، لكون أهالي القدس لا تسري عليهم الأحكام العسكرية، القائمة على باقي المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967.[37]

10- مشروع قانون يقضي بفرض ما يسمى بالسيادة الإسرائيلية على مستوطنة معاليه أدوميم، الواقع شرقي القدس الشرقية المحتلة، وتصل أطرافها حتى مشارف البحر الميت.

11- الخطة الخمسية (2018-2023) التي أقرتها الحكومة في 2018/5/13 وتحمل رقم 3790 والتي تضمنت التخطيط وتسجيل الأراضي، وتهدف إلى قدرة سكان الجزء الشرقي من المدينة على الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، لكن تنتج عنه معاني سياسية مثل إرساء السيادة الإسرائيلية والترويج لإسرلة المدينة [38]تعزيز نمو القدس الحضرية من خلال شبكة الطرق السريعة المتروبوليتان لربط المستوطنات بعضها ببعض مما يعزز استمرارية منطقة العاصمة والسيطرة الناشئة عن ذلك، مع التخلي على الفضاء الفلسطيني داخل وخارج القدس. [39]بالإضافة إلى إقامة أحياء يهودية جديدة ونقل المقار الرسمية لإسرائيل إلى القدس، وهي مكان لجميع الاحتفالات الرسمية[40]

تؤكد الإجراءات الحكومية الإسرائيلية على تعزيز السيادة على الأرض وما تم ملاحظته أن هناك جهودا إسرائيلية حثيثة من المؤسسة الرسمية الإسرائيلية التشريعية والتنفيذية وكذلك البلدية على تماهي فرض إجراءات أحادية الجانب من اجل فرض السيادة على القدس دون الالتفات للمتغيرات على جدول أعمال المجتمع الدولي.

2- الإجراءات الفلسطينية

---

[37] مركز مدار، الكنيست..، 2017/12/2.

[38] حداد، الرن، ليبيئ، الخطط ...،ص33 (عبري)

[39] عميم، حل سياسي.. ،ص28 (عبري) مركز مدار، المشهد.. 2009/9/24.

[40] ديكل، ترزه، مرتكزات ..، ص 4 (عبري)

رفض الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده وقيادته جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في القدس حيث اصدر المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي وكذلك الفصائل والحركات الفلسطينية العديد من البيانات المنددة بالإجراءات الإسرائيلية، مع التأكيد في الوقت نفسه على أن القدس الشرقية هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة في حرب حزيران 1967 ينطبق عليها في القانون الدولي ما ينطبق على الأراضي الواقعة تحت الاحتلال[41] ومن أهم الإجراءات التي يمكن الإشارة إليها ما يلي:

1- دعم السكان الفلسطينيين في شرق القدس وتعزيز صمودهم، وتم دعوتهم من جميع المؤسسات الفلسطينية سواء الرسمية أو غير الرسمية إلى التمسك بفلسطينيتهم وهويتهم مع الحفاظ على الأماكن المقدسة سواء الإسلامية أو المسيحية
2- دعوة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الفلسطينية من الفلسطينيين في القدس بعدم المشاركة بأية تفاعلات إسرائيلية مثل المشاركة في الانتخابات البلدية أو الانتخابات التشريعية الإسرائيلية
3- تحريم وتجريم بيع الممتلكات الفلسطينية لليهود في جميع المناطق الفلسطينية وخاصة في مدينة القدس
4- اعتبار القدس عاصمة الدولة الفلسطينية حسب القانون الأساس الفلسطيني المعدل الصادر في مارس 2003
5- مشاركة الفلسطينيين في مدينة القدس في جميع الانتخابات التشريعية والرئاسية سواء تصويتا أو ترشحا والتي جرت في 1996 ، 2005 ، 2006 .
6- رفض إجراء الانتخابات الفلسطينية الرئاسية أو التشريعية الجديدة بدون مشاركة الفلسطينيين في القدس
7- دعم مجموعة من المراكز الرياضية والثقافية والمجتمعية ، ودعم وتمويل عمليات بناء وترميم المنازل خاصة في داخل البلدة القديمة لدعم صمود السكان العرب، ومنع تسرب تلك المنازل إلى أيدي المستعمرين اليهود، بالإضافة إلى دعم وتمويل المستشفيات العربية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني العاملة داخل القدس والارتقاء بخدماتها المقدمة للسكان العرب.

[41] قريع، السلام المعلق.. ، ص120

8- إدارة شؤون السكان من الناحية القانونية والشرعية في شرقي القدس من خلال المحاكم الإسلامية التي تعمل بموجب قوانين السلطة الفلسطينية، وذلك فيما يتعلق بالأحوال الشخصية والنزاعات المجتمعية والجنح والجرائم.

9- امتلاك السلطة الفلسطينية لصلاحيات محدودة في مجال التعيينات الوظيفية لرجال الدين المسلمين والمسيحيين في شرقي القدس. فعلى سبيل المثال يُعين محافظ القدس ومفتي القدس من قبل السلطة الفلسطينية، بينما مدير عام الأوقاف الإسلامية من قبل الأردن التي تغطي رواتب معظم موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية.

يتضح لنا من خلال ممارسة الإجراءات سواء الإسرائيلية أو الفلسطينية في محاولة منهم لفرض السيادة على القدس، أن الإجراءات الإسرائيلية تخالف القانون الدولي، فإسرائيل ليس لها الحق في فرض السيادة على أي جزء من القدس، وان كانت تمارس سلطة فعلية عليها، وتشكل الإجراءات الإسرائيلية في شرق القدس خرقا لقواعد القانون الدولي، حيث طالبت الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة بإلغاء التدابير الإسرائيلية التي اتخذتها في القدس الشرقية.

وقد يعني ذلك أن المجتمع الدولي يوافق ضمنياً على فكرة تقسيم المدينة إلى قسمين يكون كل منهما تحت سيادة مختلفة. كما أن دعوة الأمم المتحدة لـ"إسرائيل" مراراً للانسحاب من الأراضي المحتلة بما فيها القدس، قد ينم عن استعداد المنظمة لقبول تحويل السيطرة الفعلية الإسرائيلية إلى الجزء الغربي من المدنية إلى حقوق سيادية. ولكن الأمم المتحدة لم تتقدم بخطط للتسوية النهائية لمسألة القدس منذ مشروع تدويل المدينة الذي لم ير النور. ولم يصدر عن الأمم المتحدة ما يشير إلى أنها لم تعد تتبنى فكرة تدويل القدس، كما أن عدم تطبيق الفكرة لا يعني أنها لم تعد قائمة، ولا تزال عدة دول ترى إمكانية تدويل المدينة. وعدم وضع الفكرة على جدول أعمال الجمعية العامة بعد عام 1952 ليس دليلا على تراجع الأمم المتحدة عنها. ولم يصدر عن المنظمة العالمية ما يفيد بأنها تقبل بالسيادة الإسرائيلية على القدس الغربية، وفي المقابل فهي والدول كافة، لا تقبل بأي سيادة على القدس الشرقية. واكتفاء الأمم المتحدة بالدعوة في قراراتها إلى انسحاب إسرائيل من القدس الشرقية ولا سيما دعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره 1967/242 إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلت في "النزاع الأخير" لا يعني أن الأمم المتحدة تعترف بالسيادة الإسرائيلية على القدس الغربية[42].

[42] .علوان، مرجع سبق ذكره، ص141 .

وعليه فان التمسك الحازم بمبدأ السيادة العربية الفلسطينية على القدس الشرقية بكاملها هو موقف لا يمكن التنازل عنه بمبدأ السيادة العربية الفلسطينية على القدس الشرقية بكاملها هو موقف لا يمكن التنازل عنه مطلقاً. فقضية القدس الشرقية هي قضية سياسية في المقام الأول، ينبغي على إسرائيل أن تنسحب منها بالكامل وأن تزيل كل الوقائع التي خلقتها على أرضها، وبخاصة الوقائع الاستيطانية [43]

وبناء على ما تقدم، فإن سكان الإقليم الواقع تحت الانتداب في هذه الحالة شعب فلسطين، يملكون الحق في السيادة على أساس ارتباطهم بالأرض، وبناء على مبدأ تقرير المصير، فحتى بعدما قامت إسرائيل ببسط سيطرتها بالقوة على الشطر الغربي من مدينة القدس وتغيير التركيبة السكانية للمدينة، فإنها لم تحفظ بالحقوق السيادية، ولا يزال هذا الواقع ينعكس في البيانات والقرارات التي تصدر عن الأمم المتحدة. [44]

ثالثا : السيادة في التسوية السلمية

تعتبر قضية السيادة على القدس بؤرة الصراع ومفتاح السلام في الشرق الأوسط والعالم بأسره، ويتمثل الخطر الحقيقي لتأجيل المفاوضات حول موضوع السيادة على المدينة المقدسة في وقوعها تحت سيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تمضي قدما في ضمها وتهويدها وعزلها عن الامتداد الفلسطيني، وطمس مظاهر السيادة الفلسطينية عليها من خلال المخططات الاحتلالية الساعية إلى فرض واقع احتلالي يصعب تغييره، وللانفراد بالسيطرة الصهيونية المزعومة، ومحو مظاهر السيادة الفلسطينية عليها والثابتة والمستمرة للفلسطينيين على مر العصور[45]

وعليه فإن على المفاوض الفلسطيني أن ينطلق من بحث قضية القدس، من حقيقة أن اتفاقات أوسلو لم ترجئ البحث في مسألة القدس الشرقية، إلى مفاوضات الوضع النهائي فحسب بل مسألة مدينة القدس بمجملها، وبقسميها الشرقي والغربي، دون أن تشكل الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية المقامة بقوة الاحتلال لتهويد المدينة وتغيير معالمها العربية في

---

[43] الشريف، قضية القدس ...،https://www.palestine-studies.org

[44] قمصية، مرجع سبق ذكره، ص 15 .

[45] .أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 52 .

قسميها الشرقي والغربي، وتطويقها بالمستوطنات عائقاً أمام البحث في كل قضاياها على قاعدة من قرارات الشرعية الدولية.[46]

طوال فترة المفاوضات، عمل النهج الإسرائيلي على تفكيك وتجزئة عناصر السيادة، والتفاوض بشأن "حل وسط" بينهما، ومن ثم ادعى هذا النهج بأن العناصر الأساسية للسيادة (وبالتالي في إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية) ليست موجودة. وكانت اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل قد حددت مختلف قضايا "الوضع الدائم" التي تتطلب المزيد من المفاوضات. حيث جزأت قضايا الوضع الدائم الستة بدقة لتغطي جميع عناصر السيادة. اللاجئين (السيطرة على الناس، الأمن ، الحدود، المستوطنات ، المياه) السيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية والقدس (والتي تتجسد في مزيد من السيطرة على الأراضي وعلى السكان[47]رغم أن إعلان المبادئ لا يشير في نص صريح إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، لكن ذلك لا يعني إلغاء هذا الحق أو تخليا عنه [48]

شهدت فترة المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين العديد من الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب والتي تمثلت باستمرار عمليات مصادرة الأراضي وإغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس مثل جمعية الدراسات العربية وبيت الشرق وغيرها من المؤسسات الفلسطينية[49]، ومن المعلوم أن إسرائيل قد اعترفت بالشعب الفلسطيني ضمن وثيقة كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية وبالتالي أصبح حقه بالسيادة وتقرير المصير، لا يحتاج أي إثبات في مواجهة إسرائيل، حيث وقعت الأخيرة على عبارة "الحقوق المشروعة" للشعب الفلسطيني، كما وقعت أيضا مع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقيات أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني على ترابه الوطني ، حيث أجريت انتخابات في 20 كانون الثاني 1996 انتخب الفلسطينيون الرئيس الراحل ياسر عرفات وتم إنشاء مجلس تشريعي جمع 88 نائباً فلسطينيا، ومن بعدها الرئيس محمود عباس عام 2005 ،كما تم انتخاب المجلس التشريعي الأخير كممثل عن الشعب الفلسطيني في بداية عام 2006 حيث شارك فلسطينيو القدس ترشحا وانتحابا.[50]

---

[46] قريع، مرجع سبق ذكره ،ص 121.

[47] بوتو، اخطار...، https://al-shabaka.org

[48] حلبي، مرجع سبق ذكره، ص15 .

[49] عودة، اغلاق المؤسسات ..، ص 35.

[50] أبو السعود ، مرجع سبق ذكره، ص 133

وفيما يلي أهم المطالب السيادية للفلسطينيين في القدس خلال عملية المفاوضات

1- المطالب السيادية الإسرائيلية

ظل الموقف الإسرائيلي تجاه قضية السيادة الفلسطينية نسبياً ثابتاً منذ صياغته الأولى في السبعينات، لا سيادة فعلية على الأرض، ولكن سيطرة محدودة على السكان، فعلى الرغم من تصريح رؤساء الوزراء من حين لآخر بأن إسرائيل لا ترغب في السيطرة على الفلسطينيين إلى أجل غير مسمى، إلا انه قد تبنوا فكرة "الحكم الذاتي" الفلسطيني ولكن غير المستقل في بعض المناطق ولكن ليس عليها كلها، على الأراضي المحتلة عام 1967[51]، وتمثلت المطالب الإسرائيلية منذ بداية مفاوضات التسوية السلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين ب :

1- القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ويجب عدم إعادة تقسيمها.
2- تأمين الأمن الشخصي لليهود والإسرائيليين.
3- الإبقاء على المستوطنات في شرقي القدس.
4- بقاء المقدسات اليهودية تحت السيطرة الإسرائيلية.[52]

يرى دوري غولد، الذي شغل منصب سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة، وعمل مستشاراً سياسياً لرئيس الوزراء الإسرائيلي (نتنياهو)، بأنه من الصعب تصور حلول نهائية حاسمة لقضية القدس، تكفل تصفية عناصر الصراع بين العرب واليهود على المدينة، وأن الوقائع الحالية للمدينة هي عبارة عن تسوية مؤقتة غير رسمية وعلى إسرائيل العمل على حماية سيادتها على المدينة، وذلك بتجنب إقامة دولة فلسطينية وإحياء مشروع (ألون) لإبقائها تحت السيادة الإسرائيلية كأمر واقع، لأن الحلول الجغرافية لا ترضي الأطراف. ويرى بأن الحل الديني هو الإمكانية الوحيدة لحل مسألة القدس، وذلك من خلال إيجاد شريك إسلامي، ويرى أن الأردن هو الشريك المناسب. [53]

2- المطالب الفلسطينية

تعددت المطالب الفلسطينية خلال عملية التفاوض مع الإسرائيليين حول القدس حيث تركزت المطالب الفلسطينية على ما يلي :

---

[51] بوتو، مرجع سبق ذكره.

[52] عابد ، الصراع على ..ص 84 .

[53] غولد، القدس في.. ص147 .

1- السيادة على شرق القدس واتخاذها عاصمة للدولة الفلسطينية.

2- مركزية المدينة في الحياة المدنية والسياسية وأهميتها لضمان وحدة الأراضي الفلسطينية.

3- حل قضية المستوطنات في القدس الشرقية.

4- حل قضية الأملاك والممتلكات الفلسطينية في القدس التي استولت عليها إسرائيل في القدس.

5- المقدسات الإسلامية والمسيحية تحت السيطرة الفلسطينية.

6- حل قضية اللاجئين من القدس الغربية[54]

يتمتع الموقف الفلسطيني في موضوع القدس بدرجة كاملة من الحق ودرجة عالية من الوضوح في الصيغ العامة التي يتبناها، فيما تتصف مفرداته السياسية والقانونية بالاتساق الذاتي، مع تباينات طفيفة قد تظهر تبعاً للحالة والشخص الذي عرض ذلك الموقف، ويمكن القول أن الأسس التي يقوم عليها الموقف الفلسطيني في هذا الشأن تتلخص فيما يلي:

1- القدس الشرقية بحدودها التي كانت عام 1967 ، هي عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة.

2- إن جميع الإجراءات والقوانين الإسرائيلية التي اتخذت من جانب واحد تعتبر باطلة ولا تستند إلى أي أساس شرعي أو قانوني دولي.

3- إن جميع المستوطنات ووجود المستوطنين في القدس الشرقية هو إجراء مخالف للقوانين الدولية، وهو استغلال لحالة عسكرية لابد من تصحيحها وإيجاد حل لها.

4- إن الحقوق الفلسطينية في القدس الغربية سيتم التفاوض عليها ضمن إطار القضايا المؤجلة للمفاوضات النهائية. [55]

ومن الملاحظ أن الفلسطينيين يطالبون بسيادة سياسية واسعة وكاملة على مساحة القدس الشرقية المحتلة عام 1967. والسيطرة على كافة المسؤوليات والصلاحيات في القدس، وإعلانها عاصمة للدولة الفلسطينية القادمة كسقف أعلى، فيما يوافقون على تنازلات جزئية عن السيادة الكاملة في بعض المواضيع كالأماكن المقدسة لليهود وسكان المستوطنات[56] وعليه فإن مدينة القدس، المعلنة كعاصمة تاريخية سياسية واقتصادية وروحية للدولة

---

[54] عابد، مرجع سبق ذكره، ص 84 .

[55] عبد الكريم، مشكلة القدس ..،ص 9.

[56] الخالدي، القدس مفتاح.. ،ص 65.

الفلسطينية المستقلة تبقى خطاً أحمراً لا يجوز تجاوزه، وقيمة لا يجوز التفريط بها تحت أي شرط من الشروط لأن السلام لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن تحققه في المدينة المقدسة.

وبالنسبة للممارسات والاقتراحات الأمريكية ،كان الموقف الفلسطيني الأول يتصف بالتحفظ ثم تقدم إلى الموافقة المشروطة بضرورة أن يقدم الجانب الأمريكي تفسيرات واضحة لقائمة طويلة من الاستفسارات الفلسطينية، والتي كان يؤكد في كل مرة للجانب الأمريكي على أن القدس بحدود الرابع من حزيران 1967 للسيادة الفلسطينية، وهي العاصمة المنشودة للشعب الفلسطيني، وأن تكون السيادة على الحرم الشريف بأكمله هي سيادة فلسطينية مع التعهد بعدم القيام بأي حفريات أو تنقيب تحته أو في محيطه وتوفير الضمانات الدولية لذلك [57] وهو ما تم خلال عملية التفاوض من أوسلو وصولا إلى كامب ديفيد ومبادئ أو تفاهمات كلينتون وانابوليس حول السيادة في القدس[58] والتي كانت تتماهى مع الرؤية الإسرائيلية.

وفي 6 كانون الأول / ديسمبر 2017، أعلن رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل مقر السفارة الامريكية من تل ابيب الى القدس، في انتهاك لوضع المدينة بموجب القانون الدولي وفي خرق لسبعة عقود من سياسة الولايات المتحدة تجاه المدينة. رداً عل هذا الإعلان، وبعد فترة وجيزة من صدوره، في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2017، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة القرار (A/ES-10/L.22) بشأن وضع القدس بأغلبية 128 صوتاً لصالحه مقابل تسعة أصوات ضده. أعاد القرار التأكيد مرة أخرى على أن جميع "القرارات والإجراءات التي يُقصد بها تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو وضعها أو تكوينها الديموغرافي ليس لها أي أثر قانوني. وهي لاغية وباطلة ويجب إلغاؤها[59]

خلاصة التفاوض انه في مناقشة السيادة من زاوية سياسية واسعة، يمكن ملاحظة أنه مقابل التشدد الإسرائيلي على أن القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية هي عاصمة إسرائيل الأبدية، يصر الخطاب السياسي الفلسطيني على أن القدس الشرقية ستكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة التي يتطلع الشعب الفلسطيني ويعمل لإقامتها في وطنه فلسطين. وهكذا نحن أمام تمايز على أقل تقدير بين الطرح الإسرائيلي _(بما هو تعبير عن واقع

---

[57] البابا، الارض والمستوطنات..، ص18–19 .

[58] لهرز، المفاوضات ..، ص411 (عبري).

[59] ".قمصية، مرجع سبق ذكره، ص68.

احتلالي يستمر السعي إلى تكريسه الدائم) والطرح الفلسطيني بما هو ممكن احتمالي أو ترجيحي حاضر في التوجهات السياسية والعملية الفلسطينية.[60] كما أن النهج الإسرائيلي تجاه قضية السيادة الفلسطينية ظهر بوضوح في الفترة التي أعقبت عملية الإخلاء الأحادي الجانب لقطاع غزة، وخلال المفاوضات الثنائية، احتفظت إسرائيل بالعناصر الأساسية للسيادة بعد انسحابها، بحجة أن هناك معايير دولية جديدة قد طوّرت لتغطي الكيان الذي لم يعد يعتبر كياناً محتلاً بل كياناً يفتقر إلى عناصر السيادة الكاملة.

الخاتمة:

لا تزال إسرائيل تفرض الوقائع على الأراضي الفلسطينية خاصة في مدينة القدس اعتقاداً منها أن ذلك سيثبت سيادتها على الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، وهي تدرك جيداً أن معظم خطواتها وإجراءاتها تخالف الشرعية الدولية والقانون الدولي، وأن تشويه الخارطة السكانية والجغرافية لمدينة القدس لن يؤدي بالفلسطينيين سكان المدينة وأصحاب بيوتها التنازل عن أملاكهم في المدينة المقدسة، فسكان فلسطين الأصليين في جميع أماكن تواجدهم هم أصحاب السيادة على أرض فلسطين لأنهم أُخرجوا منها غصبا وعنوة باستخدام القوة العسكرية.

وتستنتج الدراسة أن إسرائيل لها سيطرة عسكرية على معظم الأراضي الفلسطينية، لكنها لم تستطع كسب السيادة القانونية على غرب القدس بعد حرب عام 1948، حيث رفضت الشرعية الدولية القرارات الإسرائيلية، وكذلك على شرق القدس بعد حرب 1967، أو في أعقاب قراراتها فرض الوقائع الجديدة على الأراضي الفلسطينية وقرار الكنيست في 1980 بضم القدس، وبالتالي لا يعبر وجودها عن سيادة واقعية لمجرد وجودها كسلطة تحكم وليس لها أية صفة قانونية دولية.

إن استمرار عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين أو وجود عمليات تطبيع بين الدول العربية وإسرائيل لن يمنح الحق لإسرائيل بوجود أية سيادة لها على الأراضي الفلسطينية أو مدينة القدس، رغم غياب المشروع الوطني الفلسطيني أو المشروع العربي الإسلامي المقاوم، إن القدس بحاجة إلى إطلاق مشروع إنساني عربي فلسطيني يعمل رسمياً لتحرير القدس، وإعادتها إلى قلب فلسطين وتحت سيادتها خاصة أن العرب يمتلكون القدرة على ذلك.

---

[60] عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص23.

المراجع

الكتب

- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني(2021) المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية ، التقرير الاحصائي السنوي 2020 ، رام الله.
- الخالدي، وليد (2017) القدس مفتاح السلام ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت .
- أبو السعود، خلدون (2009) أثر الاحتلال الإسرائيلي على حق السيادة الفلسطينية على القدس وفقاً لأحكام القانون الدولي، مركز اعلام حقوق الانسان والديمقراطية، القدس.
- السيد، محمد (1975) مدى مشروعية أسانيد السيادة الإسرائيلية في فلسطين، عالم الكتب، القاهرة.
- شعبان، إبراهيم (2011) القدس في قرارات الأمم المتحدة، جمعية الدراسات العربية، القدس.
- أبو عرفة، عبد الرحمن (1986) القدس تشكيل جديد للمدينة، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي 26، منشورات دار الكرمل، عمان.
- العضايلة، عادل (2007) القدس بوابة السلام ، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان .
- عناب، محمد (2012) القدس في مشاريع التسوية السياسية 1967–2000. دار الشيماء، رام الله.
- غالي، بطرس ؛ عيسى، محمود (1998) المدخل فى علم السياسة ، ط 10 ، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة .
- غولان، موطي (1996) السياسة الصهيونية تجاه القدس 1937–1949، ترجمة جواد الجعبري، منشورات وزارة الإعلام، رام الله.
- قريع ، احمد (2005) السلام المعلق 2 في الطريق الى الدولة الفلسطينية ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان.

- قمصية، داليا (تحرير) (2020) ضم مدينة، مؤسسة الحق، رام الله.
- كتن، هنري (1999) قضية فلسطين ، ترجمة رشدي الاشهب ، مطبوعات وزارة الثقافة ، رام الله
- الكسواني، سالم (1978) المركز القانوني لمدينة القدس ، ط 2 ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان .
- مهنا، محمد (1997) علم السياسة، دار غريب، القاهرة.
- نصر، محمد (1981) في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت.

الدوريات

- البابا، جمال ، الارض والمستوطنات في افكار كلينتون، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني ، العدد الاول ، مارس 2001
- حلبي، أسامة، مسألة القدس في ضوء الاتفاقات الفلسطينية–الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية المجلد 8 العدد 31، صيف 1997.
- دحلان، أحمد، الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني على المكان في مدينة القدس، دراسة جيوبوليتيكية، مجلة البحوث الإنسانية الجامعة الإسلامية العدد الثاني، يونيو 2013.
- سالم، وليد ، القدس الضم الزاحف من القدس الموحدة الكبرى فحاضرة القدس الكبرى ، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 63/62 يناير 2022 .
- عبد الكريم، إبراهيم، مشكلة القدس وتصورات الحلول الإسرائيلية، مجلة شؤون عربية، العدد 90 ، يونيو 1997 .
- علوان، محمد، المركز القانوني للقدس في القانون الدولي، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 5 العدد 3 تموز 2013.
- العمار، منعم، القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية: تكريس الاحتلال، وتغييب مقصود للهوية، مجلة شؤون عربية، العدد 96 ، ديسمبر 1998 .
- عودة، يعقوب، اغلاق المؤسسات العربية طهير عرقي لمدينة القدس ، حوليات القدس ، العدد 8 ، شتاء– ربيع 2009–2010 .
- غولد، دوري ، القدس في مفاوضات الحل الدائم، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 7 ، العدد 26 ، ربيع 1996 .

رسائل علمية:

- عابد، عبد الكريم، الصراع على السيادة ومستقبل القدس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، 1999.

تقارير

– مركز مدار/ مشروع تسوية أراضي القدس (2018–2025) قرار الحكومة الإسرائيلية 3790 تقدير موقف، 2021/10/24.

- مركز مدار ،المشهد الإسرائيلي، تطوير متربولين القدس تحت السيطرة الإسرائيلية مهمة قومية، 2019/9/24
- مركز مدار ،مشروع قانون، الراصد القانوني، ، 2018/12/12.
- مركز مدار، بالقراءة النهائية، قانون القدس، الراصد القانوني، 2018/1/2.
- مركز مدار ،الكنيست يعالج سلسلة مشاريع، تقارير خاصة، مركز مدار، 2017/12/2.

انترنت:

- العزة، عبد القادر عبد المعطي، مقومات السيادة على القدس، السيادة بين منابعها المنشئة واستحقاقها الكاشفة.
https://revues.imist.ma/index.php/bahtheyya/article/view/25514
- بوتو، ديانا، أخطار تجزأة السيادة ،https://al-shabaka.org/wp-content/uploads/2010/03/db_dangers_commentary_arabic.pdf
- الشريف، ماهر، قضية القدس بين بعديها الديني والسياسي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
https://www.palestine-studies.org/ar/node/1635778 3/8/2016

مراجع باللغة العبرية:

- لهرس، ليئور(2013) المفاوضات على القدس 1993-2011، معهد القدس لأبحاث السياسات، القدس.
- ديكل، ادوي، المعركة من اجل السيادة الأمر الواقع على الحرم القدسي الشريف، معهد دراسات الأمن القومي، تقرير رقم 1597، 2022/5/9.
- لئيني، أفرايم، حداد، ساسون، إلرن ، مئير، الخطط الإسرائيلية لتقليص الفجوات الاجتماعية والإقتصادية في القدس الشرقية، معهد دراسات الأمن القومي ، المجلد 21، العدد3، أكتوبر 2018.
- فييل، ميخائيل، زوميريسكي، أهفاه، القدس خطة استراتيجية لتقوية موقف القدس كعاصمة حضارية للشعب اليهودي، معهد التخطيط لدراسات الشعب اليهودي، القدس، مايو 2007.
- هرش، موشيه، كورئيل، ديبور، القدس الى أين، تصورات حول مستقبل المدينة، معهد القدس لأبحاث إسرائيل رقم 59، القدس 1994.
- ديكل، أودي، تيرزه، داني، مرتكزات خطة لتعزيز السيادة في القدس، المعهد للسياسة والإستراتيجية، المركز متعدد المجالات هرتسيليا، المدرسة الحكومية للدبلوماسية والإسترتيجية، بناء 2011.
- عميم، عير، حل سياسي في القدس -ممكن بسعر متزايد، القدس على طاولة المفاوضات بين المبادئ والوقائع (2000-2011) عير عميم، ابريل 2014.